

عنوان الكلام مضاعفا لهذا لا اعتبار بالذات
 اصلا فلت المراد من التصغير مكرره مقدره وهو
 كراهة العين للام او الفاء واللام كما وطى العين
 واللام التثنية في الراءى وعنوان مكرره من ذلك
 فلا يرد لغو في غير تعريف صاحبها للصارح
 للمضاعفة ما اتخذ غير ولامه ولا اعتلال
 والمراد بالاعتلال تعريف الفعل بالحرف المخصوصه
 وهو كالفاء الواو والياء قال عازر عن
 محمد بن النعمان المصنف لمعاني الصحاح
 كان المراد حرف صحاح كالعين والياء كذا قال محمد
 الكشاف فلا يكون من حرف لا اعتلال له كالم
 محفل المضاعفة المهور فسرنا على ذلك ما ثبت فعلى ذلك
 لا اعتبار بتبني ان يكون نحو مصححا لان اصول صحاح
 مدخل تحت الصحاح كالمعروف لا يكون للمضاعفة
 للصحاح والامر بخلاف ذلك للمضاعفة في الصحاح
 ذاتا ونسبا والمفضل صورة في قوله التعريف بالنسبة
 كما في يد والقل كما في املت اصل املت في الخراف كما في
 احسن اصل احسن المهور البعد منه في هذه الامور
 فمدخل تحت الصحاح ونفي المضاعفة ثانيا بوالصحاح
 والمفضل ولما كان المضاعفة مشابهة للصحاح ذاتا
 على المعنى لا تذكرا فان قلت ينبغي ان يكون صرح مضاعفا
 وضاربه مثلا على ما تقتضيه ظاهر كلام الشيخ لا فيها
 التصغير لا اعتلاله بل مراد من قوله اصول الفعل
 لا في قولنا واصول الفاء والياء الواو واللام مخ
 لا يورد نحو صرح وضاربه بعضا على انما اصولها عن

التصغير لا اعتلالا فان قلت صرح تعريف المضاعفة
 والمثل في سائر الاقسام موضع التصغير لا اعتلالا
 من الفاء والياء واللام ولم يصح في تعريف الصحاح
 ذلك قل عرف الصحاح تعريفه بوحشيو
 المجموع عن اعتلال التصغير في الصحاح المصحح
 ذلك ما المصنف والمثل في تعريفه بغير تعريفه وجوده
 صحاح الياء والمفضل كون المثل اجوده مثلا با
 اعتلاله وكذا مضاعفة المصنف والتباني على هذا
 لا اعتبار والمضاعف على صيرته فان قلت
 المضاعفة قبل التعريف ينبغي ان يعرفه اولها كما للصحاح
 وسائر الاقسام قلت المضاعفة لفظ مشرك به للمعنى
 المختلفين حقيقة ان تصغير المصنف هو التصغير
 بالياء كما ان المصنف تعريفه بغيره بغيره بالتصغير
 بخلاف الصحاح فان غنوه للصحاح من المصنف
 لا باعتبار صحاح الراءى في عدم التصغير ولا اعتلالا
 عليه تعريفه منه مضاعفة المثل في الخراف
 منسوب الى اللام والراءى الى الراءى فعلى هذا
 مضاعفة الميزان والمثل في مضاعفة الخراف والراءى
 لوجود اللام والراءى في الميزان كما في الميزان
 وهو ما تخاضه من المصنف ولامه اي المضاعفة للمصنف
 فلتما ترصدها مع المثل في لامة والياء
 اصنافا بالراءى واللام يوجب الخراف حتى يوقع
 الى المضاعفة في ان يكون لعدم ولامه مع المثل
 كون المضاعفة مع المصنف
 المراد بالاصول هنا ما عدا مطرقة المصنف لا القروية